

محاضر الجلسة الأولى: المياه والغذاء

مدير الجلسة: د. ربيع مهتار، أستاذ وعميد كلية العلوم الزراعية والغذائية، الجامعة الأميركية - بيروت

المحاورون:

- د. أندريه خوري، بروفسور مساعد في كلية العلوم، مهندس صناعات الغذاء - جامعة القديس يوسف
- د. رياض فؤاد سعادة، رئيس مجلس الإدارة المدير العام، المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية (CREAL)
- د. ماجدة مشيك، رئيسة دائرة البرامج، وزارة الزراعة

أهداف الجلسة:

- توضيح مفهوم النهج الترابطي بين المياه والغذاء، وارتباطهما بأهداف التنمية المستدامة،
- تحديد منهجية العمل الشمولي التي تحدد هذا النهج الترابطي بين هذه النظم ومدى تأثير كل منها على الآخر،
- تبادل الأفكار والخبرات المرتبطة بالتحديات التي تواجه الموارد المائية للخروج بحلول جيدة ومبتكرة،
- تظهير الإمكانيات من أجل التغيير والتعاون بين مختلف القطاعات، في إطار التغيير المناخي والمحافظة على النظم الإيكولوجية،
- التأكيد على أهمية معالجة سبل العيش المستدامة في إطار هذا النهج الترابطي،

المقدمة:

قدم د. مهتار عرضاً شدد خلاله على أن توقيت هذه الندوة مناسباً جداً" إذ أنه يأتي ضمن النقاش حول الترابط ما بين المياه والطاقة والغذاء، على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي. وتابع بأننا لن نبدأ من الصفر، بل سوف نبني هذه الجلسة على مناقشات سابقة.

هناك خوف لدى العاملين في هذه القطاعات المختلفة، كما هناك تساؤل عن ماهية الصلة بين المياه والغذاء والطاقة.

لماذا نحتاج إلى هذا الترابط؟ بسبب عدم وجود الاستمرارية والمرونة لتلك الموارد الطبيعية. 32% من الموارد الطبيعية تُستخدم للطاقة. نحن نعاني من نقص في المياه والطاقة والغذاء ونفتقر إلى المقومات الأساسية لنمو الدولة، بالإضافة إلى اعتمادنا على نموذج عمل مبني على الاقتصاد فقط، وبالتالي، نحن بحاجة إلى إطار شامل يوفّر الأمن الإنساني، والذي يتضمّن الأمن الغذائي والأمن البيئي. نحن بحاجة إلى نموذج عمل جديد متكامل يتخطى الاقتصاد من أجل الحفاظ على الاستدامة.

بالنسبة إلى تغيير المناخ، نحن نواجه عاملين أساسيين لمخاطر تغيير المناخ. أولاً، "تشير جميع الإحصاءات إلى انخفاض ملحوظ في مستوى الأمطار مما يحدّد ويؤثر على مسار المياه السطحية ويسبّب نقص في الأمن الغذائي، وهذا ما يصبّ في صلب الموضوع اليوم. ثانياً، "يشير آخر تقرير عن تغيير المناخ إلى ارتفاع مستوى المياه إلى 6 أمتار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مما يؤثر بدرجة كبيرة على الطاقة وشبكات المياه والزراعات الساحلية.

بالنسبة إلى الأمن المائي والصرف الصحي، 96% من الشعب اللبناني يستطيع الحصول على خدمات مياه الشرب، ولكن أقل من 50% يمكنهم الحصول على خدمات المياه الصالحة للشرب. 95% من الشعب اللبناني يستطيع الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية، ولكن 20% فقط يمكنهم الحصول على خدمات الصرف الصحي السليمة.

نحن نستورد أيضاً 96% من حاجتنا للطاقة، كما نعاني من 55% من نقص في المياه. تؤثر جميع هذه العوامل على احتياجاتنا المنزلية والصناعية للطاقة والمياه. لذلك، نحن بحاجة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بالإضافة

لا يوجد خبير عن الترابط ما بين المياه والطاقة والغذاء، إنما وسيط لتوجيه المناقشة إلى اعتماد إستراتيجية شاملة وكاملة. حول هذا الموضوع. وهذا الترابط قائم على ثلاث عوامل أساسية مترابطة وهي: 1- إنتاجية المياه، 2- الإدارة المتكاملة للموارد المائية و3- كفاءة الطاقة.

إذًا، إنَّ الترابط ما بين المياه والغذاء والطاقة هو جلسة حوار مستمدّة من العلم، والدور الذي يلعبه في إيجاد المفاضلات ويشكّل منبراً للسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ثم افتتح د. مهتار الجلسة بطرح ثلاث أسئلة للمحاورين:

- 1 - كيف نخفف استهلاك المياه في الزراعة؟
- 2 - كيف نحسّن إعادة استخدام المياه للزراعة؟
- 3 - تحكيم المياه والزراعة: زيادة التكامل في سياسة المياه والغذاء.

- مداخلات المحاورين:

د. أنثريه خوري:

أكد على أنّ توفر النية لدى الدولة والمواطن شرط أساسي لتخفيف استهلاك المياه في الزراعة. كما أنه يمكن اعتماد الزراعة التي لا تستهلك الكثير من المياه، وتطرق على مفهوم المياه الافتراضية، وعلى استعمال الطرق الحديثة في الريّ (الريّ تحت السطحي لتخفيف تبخر المياه) لتخفيف الهدر بالمياه في الوسائل التقليدية (الري بالجر). وتابع بأنّ التوعية والإرشاد عاملان مهمّان، كما شجّع على تخزين المياه (بناء السدود)، واعتماد الزراعة المائية (hydroponics).

د. رياض سعادة:

أكد في مداخلته على سلامة هيكلية القطاع الزراعي في لبنان، إذ أنّه يتمتّع بتوزيع متوازن بين الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني. وهذا التوازن الطبيعي يعود إلى تعدّد المناخات، وبفضل الأمطار والثلوج. وبعد عرضه بالتفصيل للصورة الإيجابية والمشجّعة لوضع القطاع الزراعي في لبنان، سلط الضوء على أنّ بيانات تطوّر إجمالي الناتج المحلي الزراعي اللبناني لم يقدّم. وخلص بأنّ الزراعة في لبنان تحتضر. وعلى الرغم من ذلك يؤكّد أنه يمكن تأمين ميزان تجاري متوازن للمنتجات الزراعية. وأنّ الأهمّ من ذلك هو أنّ واقع الصناعات الزراعيّة الناجحة في لبنان يبشّر بالإمكانية تأمين ميزان تجاري غذائي متوازن. وعندها لن يستمرّ القطاع الزراعي وقطاع الغذاء عينا" على الاقتصاد اللبناني، بل يساهمان بتقويته بينما يؤمنان بشكل طبيعي الأمن الغذائي في لبنان. ثمّ تطرّق إلى أنظمة الريّ المعتمدة في لبنان مؤكداً أنّ حاجات القطاع في المياه مؤمنة.

وتابع بأنّ هناك غياب رؤيا لدى الدولة اللبنانية لصيغة تكوين مجتمع هذا البلد تسمح لأهل العلم بوضع خطة تنمويّة مستدامة، ومنها تتبع مشاريع متجانسة متكاملة تسهر على تطبيقها أجهزة دولة شريفة، ضمن سياسة تشرف على التنفيذ الصحيح للمشاريع وعلى تطبيق مبدأ الثواب والعقاب. وختم ببناءه بأنّ الأوان لنستفيق من هذا السبات العلمي ونطلق ورشة عمل فعليّة، تقوم على أساس عقلي واقعي علمي لننشئ هيئة تكون المرجع والمعيار الذي يفرض نفسه على أهل الحكم ويجبرهم على تصويب مشاريعهم لما فيه مصلحة البلد.

د. ماجدة مشيك:

تحدّثت عن أنّ الموازنة في وزارة الزراعة ضئيلة جدا"، أقلّ من 1%. ولذا لا يمكن للوزارة أن تؤمّن احتياجات المزارع. وتابعت بأنّ الوزارة توزّع سنويا 200,000 إلى 250,000 شجرة زيتون والتي لا تحتاج إلى الريّ. إنّ الوزارة تعتمد على تنفيذ برك لحصاد المياه وتوفيرها كما تعمل الوزارة على مشاريع بتمويل أجنبي مرتبط بموضوع الريّ (IFAD). والوزارة تقوم سنويا بتوزيع وحدات ريّ للمزارعين. بالإضافة إلى ذلك تنظم الوزارة حلقات تدريب مهني لطلاب المدارس الزراعيّة، وذلك لتشجيع فكرة المرشد الزراعي. وأكدت هنا أنّ تعزيز الإرشاد الزراعي أمرًا مهمًا لمنع الهدر في استعمال المياه في الزراعة.

أما بالنسبة لتحسين إعادة استخدام المياه للزراعة فأكدت أن الوزارة أقامت تجارب مرتبطة بهذا الموضوع من خلال مشاريع إنمائية بتمويل خارجي مثل مشروع محطة إيعات بالتنسيق مع الفاو، حيث تمّ وضع القواعد والمواصفات لاستخدام مياه الصرف الصحي بالري الزراعي، ومشروع ACCBAT ضمن برنامج ENPI CBC med Program 2007-2013، على محطة التكرير في أبلج.

الأسئلة:

- 4 - ما مدى نجاح الزراعة المائية وتأثرها بالظروف المناخية؟
- 5 - انطلاقاً من الرؤيا التي تحدّث عنها د. سعادة و ظاهرة تلوث المياه، كيف نحافظ على المياه اليوم؟
- 6 - لماذا لا تفرض وزارة الزراعة الحلول التي طرحها د. خوري على المزارعين؟
- 7 - المياه الافتراضية هل تفيد الفلاحين الذين يعتمدون على الزراعة لكسب معيشتهم؟
- 8 - يجب أن تكون مهمّة وزارة الزراعة وضع السياسات والعمل على تنفيذها.

الأجوبة:

د. مشيك: لا جدوى من الزراعة المائية كونها تشكّل استثماراً عالي الكلفة. المشكلة الأساسية تكمن في دعم المزارع، إذ أنّ ليس هناك دعم من الحكومة للمزارع. وأكدت أنّ دور وزارة الزراعة هو إنماء القطاع الزراعي في لبنان.

د. سعادة: يجب أن يكون هناك ضابط لسلسلة الزراعة.

مداخلة النقيب د. جاد ثابت: المشكلة كامنة في المساحات المصنّفة للزراعة التي يجب تحديدها بسرعة قصوى، إذ أنّ الأراضي في لبنان أصبحت للعمار.

التوصيات:

- اعتماد الدولة رؤيا لصيغة تكوين المجتمع اللبناني
- وضع خطة تنموية مستدامة
- تحديد سياسة الإشراف على تنفيذ المشاريع
- اعتماد مبدأ المحاسبة
- تحويل طرق الريّ الزراعي من الجرب إلى الطرق الحديثة، والسعي إلى إقرار حوافز للمزارعين
- وضع خطة وطنية للمحافظة على الرقعة الزراعية المروية وتوسيعها، وإدخال أصناف جديدة صالحة للتغير المناخي ومطلوبة بالأسواق العالمية
- إنشاء برك لحصاد مياه الأمطار لاستخدامها للريّ الزراعي
- تطوير العمل في المشروع الأخضر
- ترشيد استخدام المياه بشكل فعّال، وتعزيز الإرشاد الزراعي والتعليم الزراعي، وتوفير المرشد الزراعي
- إعفاء المعدات والآلات واللوازم المستعملة في الريّ الزراعي من الرسوم الجمركية
- دعم صغار المزارعين، والعمل لمنح قروض زراعية ميسرة
- تنظيم الوضع القانوني للمزارعين والنقابات الزراعية، وتفعيل صندوق التعاضد للمزارعين (تأمين صحي)
- تفعيل صندوق التعاضد لتأمين القطاع الزراعي من الكوارث الطبيعية
- استخدام الصرف الصحي المعالج بالري الزراعي ضمن المعايير المحددة
- التنسيق بين المؤسسات العامة المعنية
- تطبيق قانون سلامة الغذاء
- دعم وزارة الزراعة بالكوادر المختصة

